

قرر :

**مادة ١** — تجديد تأجير قطعة الأرض رقم ٢٠٣ جدول قسم مينا البصل من أملاك الحكومة الأميرية بمحافظة الاسكندرية وبالائع مساحتها ٢٨٦,٢٥مترًا مربعاً ما عليها من ممتلكات إلى نادى الصعيد العام بـ بمماراسى قدره جنيه واحد سنويًا ولدته ثلاثة عاماً تبدأ من ٧ فبراير سنة ١٩٦٦ ، مع النازل عن مقابل الارتفاع المستحق على النادى المذكور عن المدة من ٦ يناير سنة ١٩٦٠ حتى ٦ فبراير سنة ١٩٦٦ وقدره ٣٠١٩ جنيهًا و٩٨٤ ملیماً .

**مادة ٢** — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية

صدر براسة الجمهورية في ٢٢ ذي القعدة سنة ١٣٩١ (٨ يناير سنة ١٩٧٢)

أنور السادات

### قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٨٦ لسنة ١٩٧٢

بشأن تجديد بدلات التأمين للوظائف العليا في الجهاز الإداري للدولة والهيئات العامة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلق قانون الهيئات العامة الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦١ ،

وعلى القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ في شأن تنظيم البدلات والرواتب الإضافية والتعويضات التي تمنح للعاملين المدنيين والعسكريين ، المعدل بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧١ ،

وعلق نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ ،

### قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٢

بعد أجل شركة الصناعات المتعددة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلق قانون التجارة ،

وعل القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ ببيان بعض الأحكام الخاصة بشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسماء والشركات ذات المسؤولية المحدودة ، والقوانين المعدلة له ،

وعل المرسوم الصادر في ٢٢ من مايو سنة ١٩٤٧ بتأسيس شركة مساهمة مصرية تدعى شركة الصناعات المتعددة "شركة مساهمة مصرية" ،

وعل قرار الجمعية العمومية غير العادية لمساهمي الشركة الصادر في ٢١ من مايو سنة ١٩٧١ ،

وبناء على ما أرتأه مجلس الدولة ،

قرر :

**مادة ١** — مد أجل شركة الصناعات المتعددة (شركة مساهمة متعددة يملكها جمهورية مصر العربية) لمدة خمس وعشرين سنة تبدأ من ٢٢ من مايو سنة ١٩٧١

**مادة ٢** — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية

صدر براسة الجمهورية في ٢٢ ذي القعدة سنة ١٣٩١ (٨ يناير سنة ١٩٧٢)

أنور السادات

### قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٢

بشأن تجديد تأجير قطعة أرض من أملاك الدولة الأميرية إلى نادى الصعيد

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعل القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٨ في شأن قواعد التصرف بالمحاجن لالملاكي للدولة والتزول عن أموالها الممنوحة والقوانين المعدلة له ،